جوهانسبيرغ – مجموعة عمل المصالح العامة لمؤسسة At–Large
الأربعاء 28 يونيو 2017 – من الساعة 05:00 م إلى الساعة 06:00 م بتوقيت جوهانسبرغ
ICANN59 | جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا

شخص غير محدد: يعقد الآن اجتماع ICANN 59 لمجموعة عمل المصالح العامة لمؤسسة At–Large في تاريخ 28 يونيو (حزيران)، 2017 من الساعة 5:00 إلى 6:00 في الغرفة رقم 4.

وولف لودويغ: أقترح أن نبدأ الاجتماع على الفور بما أننا متأخرون عن الجدول بخمس دقائق حتى الآن.أرحب بكم في اجتماع مجموعة العمل المتعلق بالمصالح العامة، وهو الرابع من نوعه ضمن سلسلة اجتماعات ICANN التي بدأناها في مراكش. لتمتد اجتماعات مجموعة العمل بعد ذلك إلى هيلسينكي وحيدر آباد وكوبنهاغن. فهو الاجتماع الخامس حقيقةً.

وقد أجرينا اجتماعًا عبر الإنترنت حول هذا الموضوع منذ ثلاثة أسابيع؛ وأعتقد أنه كان اجتماعًا مثمرًا للغاية. وأرى أن لدينا نوعًا من التفاوت في نسب المشاركة. أرى أنه من البديهي البدء بنوعٍ من التحديث عما قد سبق وقمنا به.

لذا قمت بتجهيز عرض مصغر لكم، وقد يبدو مألوفًا للغاية لمن حضر الاجتماعات السابقة منكم. ولكن أعتقد أنه سيكون في غاية النفع للمستجدين وآمل أنه سيشكّل مقدمة رائعة لمبحث اليوم.

أيمكننا البدء بالعرض التقديمي الآن؟ فلا يمكنني الرؤية.

لقد كان سير الأمور إلى الآن كما يلي. أعتقد أن نوعًا من الاتفاق كان سائدًا في الاجتماعات السابقة حول عدم إمكانية تحديد وحصر تعريف المصلحة العامة بشكلٍ عالمي، وذلك بسبب الاختلافات التاريخية والسياسية والثقافية المتنوعة. فلن يكون هنالك تعميم يشمل كافة نواحي هذه المشكلة المعقدة.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. تُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

ولكنا خلصنا إلى هذه النتيجة في اجتماع كوبنهاغن الماضي. يمكننا تحديد أو تعريف بعض العناصر أو النقاط المحورية المتعلقة بكيفية مقاربة وترويج أهمية المصالح العامة في عمليات اتخاذ القرارات في ICANN.

أعتقد أن هذا ملخص سريع حول ما جرى سابقًا وحتى الآن.

شخص غير محدد: نعم، بكل تأكيد.

وولف لودويغ: نعم. حسنًا، أشكركم.

اسمحوا لي أن أكمل. كيف يمكننا مناقشة وتوضيح هذه القضية المعقدة؟ وما هو نطاق أو هوية المصلحة العامة؟ أودّ أن أقدم اليوم مثالًا مقتضبًا يتعلق بالأوضاع السويسرية.

قد يكون هذا ذا جدوى للمستجدين والأعضاء الأسبقين في مجموعة العمل هذه.

نستخدم في سويسرا مصطلحًا يعني "توفير المواد الأساسية" وهو ما يعرف بالألمانية [غير مسموع] وهو توفير المواد الأساسية للمصلحة العامة.

وماذا يعني هذا؟ فيعتبر الماء على سبيل المثال مادةً اساسية وعماة، بينما يعتبر الوصول إلى مياه الشرب خدمة عامة لا تقبل الحصر؛ كما هو التعليم الحكومي الذي لا ينحصر بشرط المواطنة. كذلك هو حق التمتع بالرعاية الصحية التابعة لأنظمة التأمين الصحي الأساسية. ومثال آخر حول الأوضاع المحلية في سويسرا هو ناقل الأخبار الرسمي العام، والذي يعرض عبر التلفاز والإذاعات، إلى جانب المحطات الإذاعية الخاصة. ولكنها تأتي متممة لدور الخدمات العامة وحسب.

كما يمكننا بالطبع التطرق إلى المدارس الخاصة لمن يستطيع تحمل تكاليف المدارس الحكومية في سويسرا، عدا عن الأمثلة المتعددة التي تشمل النقل العام ووسائل النقل الأساسية والبنية التحتية. كما يتاح أيضًا مقدمو الخدمات الخاصة في إطار وسائل النقل.

وهذه بالطبع بعض من الأمثلة المختصرة حول الخدمات العامة. كما ندرك أن الخدمات العامة تصب بلا شك في المصلحة العامة، حيث أنها تعمل على توفير الخدمات الأساسية إلى كافة أفراد الشعب.

وأرى أنه من المهم التنويه إلى أن الخدمات العامة في سويسرا أو ألمانيا أو النمسا لا تعني خضوعها أو وقوعها تحت تصرف الحكومة. أعتقد أن هذه من النقاط المهمة للغاية؛ حيث أن الخدمات العامة في سويسرا أو ألمانيا لا تقع تحت نطاق تصرف الحكومة.

سألجأ إلى مثال متعلق بسويسرا لتوضيح الأمور أكثر؛ فالخدمات العامة هي الخدمات المجتمعية على الأغلب، مثل توفير المياه والكهرباء ووسائل التنقل العامة والمدارس والمستشفيات الحكومية. فإذًا هي خدمات مجتمعية مقدّمة من وإلى أفراد المجتمع.

أما على الصعيد المحلي، فقد كنا نتمتع بخدمات شركات الاتصالات وناقلي الأخبار وما شابهها من الخدمات الخاضعة إلى القوانين العامة الحكومية.

ويتم إصدار القوانين من الحكومة مع منحها شيئًا من الاستقلالية والحرية في التصرف. مما يعني أنه ليست قنوات تلفاز تابعة للحكومة. فالتلفاز العام ليس تابعًا للحكومة؛ إذ لا تستطيع الحكومة تحديد هوية الأشخاص العاملين في التلفاز أو محطات الإذاعة. فيتم اختيار المنتجين والمخرجين وغيرهم عبر إجراءات مستقلة لا تقبل التحكم أو التلاعب من قبل الحكومة.

وأرى أن هذه النقطة من الأمور المهمة للأخذ بعين الاعتبار عند مناقشة معنى المصطلح "عام" أو "مصلحة عامة". فلا بدّ أن يحظى بشيء من الاستقلالية دون الخضوع لمراقبة الحكومة.

وأعتقد أن قانون مزودي الخدمات العامة عنصر فعال وآمن، حيث يضمن عدم إمكانية استخدام هذه الخدمات لتحقيق المصالح الحكومية.

فهذه هي الصفحة الأخيرة في العرض، ويمكننا الآن العودة إلى ICANN وإلى قضية الإنترنت. فكيف يمكن لهذه الأمثلة التي لا تتعلق بالإنترنت على الإطلاق، بل تهدف

إلى توضيح معنى المصالح العامة ضمن منظور أوسع، أن تكون ذات أهمية في قضيتنا حول ICANN والإنترنت؟

وضمن هذا الإطار يأتي الإنترنت بصفته شبكة ومواردًا عالميًا ودوليًا غير تابع للإجراءات المحلية أو سياسات ويستفاليا السابقة. وبغض النظر عن ذلك، فهل يمكن اعتبار الإنترنت موردًا عامًا؟

أوجه هذا السؤال إلى كافة الحضور، ولا أصدره كتعبير أو فرض لرأيي الشخصي. هل يمكن اعتبار الإنترنت موردًا عامًا؟ أمال سؤال الآخر فهو حول الوصول إلى الإنترنت – فهل يمكن للوصول إلى الإنترنت في نطاق الوصول إلى البنية التحتية والمواد المطروحة أن يُعد من أساسيات ولبنات حقوق المواطنة؟

طرح هذا السؤال أثناء الجلسة التي عقدت عبر الإنترنت، وقد استشهد إيرجيس بمقال مطوّل للكاتب فينت كيرف حول هذا الموضوع. حيث أنكر فينت كيرف بشكل واضح وصريح ضرورة اعتماد الوصول إلى الإنترنت كحق أساسي. أختلف شخصيًا مع هذا الطرح، إلا أنه وكما يقول أكبر رواد ومنشئي الإنترنت: "حسنًا، في رأيي الشخصي – وذلك في رأيه الشخصي – فلا يجب اعتبار هذا من الحقوق الأساسية"؛ وأرى أن هذه نقطة خلاف جديرة بالنقاش.

لتلخيص هذه المقدمة، وفي رأيي الشخصي، أرى أن الوصول مفتاح مهم للمستخدمين، سواءً كان الوصول إلى البنية التحتية أو إلى المواد المطروحة، مما يقدّم هذه النقطة كمحور هام للمصلحة العامة. أرى أن الوصول عنصر مهم وفعال للمستخدمين، ويمكن استعماله كمحور نقدي من محاور مبحثنا هذا.

دعوني أتوقف هنا. وأود أن أطلب من إيرجيس التعبير عن رأيه حيال التشابهات والاحتلافات قبل افتتاح المناقشة.

إيرجي راماج: شكرًا لك، وولف. أود الرجوع إلى الأسئلة التمهيدية في نهاية تعقيبي، حيث أرى أنها شكّلت أساسات مهمة لبدء حوارنا.

وولف لودويغ: أي واحدة؟

إيرجي راماج: الأسئلة التمهيدية من صفحة العرض الأخيرة؛فإن أمكننا العودة إليها في نهاية حديثي لتكون بداية موفقة للحوار.

أعتقد ببساطة أن جزءًا من التحدي المتواصل الذي يواجهنا هو المبدأ بحد ذاته؛ حيث أنه من المبادئ التي تحمل الكثير في طياتها. فيكمن التحدي في فكرة الابتعاد عن أي تعريف محدد كنت قد ذكرته سابقًا.

وأرى وجود تغير في نظرة المجتمع حيال الحوار الممتد خلال السنة الماضية أو ما قارب ذلك، خاصةً في الابتعاد عن المحددات ودراسة الموضوع من وجهة نظر محكومة بالأوضاع الراهنة والسياقات.

وإذا رغبت بالاطلاع على الأبحاث أو المراجعة، فستجد أن أغلبها يفترض اعتماد مختلف المنظمات مثل ICANN أسلوبًا مشابهًا في دراسة مبدأ المصلحة العامة؛ حيث يقومون بذلك وفقًا للمشكلة ذاتها التي نحاول حلّها في الوقت والسياق الراهنين. لذا يصبح من الصعب التوصل إلى تعريف في ذاك السياق المحدد.

لقد قمنا حتى الآن بمراجعة عدد من الأمثلة الإقليمية التي توضح كيفية فهم والتعامل مع هذا المبدأ. ومن منظوري الخاص، أقترح على المجموعة حضور اجتماعات ICANN المستقبلية مع استكمال الاطلاع على أمثلة مغايرة للأوضاع في أوروبا والهند، والتي قمنا بالاطلاع عليها ودراستها بعمق وتفصيل للتوصل إلى ما تعنيه المصلحة العامة في تلك المناطق أو البلد ككل، كما هو الحال في الهند.

أعتقد بوجوب البحث خارج نطاق هاتين التجربتين مع ضرورة الانخراط في تحليلات عميقة ومفصلة. وتمثل أبو ظبي فرصة رائعة للقيام بذلك. ولا داعي لأن تكون نقطةو الدراسة متمركزة حول تلك المنطقة بالذات؛ حيث يمكن أن تجمع بين تلك المنطقة وغيرها

كذلك. ولكن أعتقد أننا نبلي حسنًا في توظيف الأمثلة المختلفة وفهم أسلوب إدراك الآخرين بطريقتنا الخاصة ثم استخدامها في ICANN. ولا أعني بذلك ضرورة التطبيق، إنما قد يقتصر الأمر على التوصل إلى فهم مشترك قد يقودنا إلى مزيد من التطور والتقدم.

ويأتي دور أصحاب الأسهم المشاركين كأحد الأفكار المقترحة في اجتماع السعة المنعقد عبر الإنترنت والذي ذكرته سابقًا. وقد تطرقنا إلى دور الحكومة فيما يتعلق بالمصلحة العامة، مع ذكرك سابقًا للأمثلة التي تجسّد الأوضاع في سويسرا.

فلا يوجد تعريف محدد للمصلحة العامة، حتى لدى الحكومات ذاتها. في الواقع، يمكننا إحالة سبب وجود الحكومة إلى توفيرها الخدمات للمواطنين، والتي يفترض أن تصب نهايةً في المصلحة العامة. وتخطر لي أمثلة مثل التأمين والرعاية الصحية وغيرها والاتصالات وما إلى ذلك.

وأعتقد أن مكاننا الحالي وما نسعى للوصول إليه مرهون بنسبة مشاركتنا في المجتمع. كيف ننتقل إلى مكان أسمى من موقعنا الحالي؟ حيث أننا أبلينا بلاءً حسنًا في استكمال هذا الحوار ورفع مستوى الوعي والتأكد من الفهم الموحد لموقعنا المجتمعي وتحديد الوجهة التي علينا قصدها في المستقبل. وما يعتبر ذا أهمية قصوى في هذا السياق هو الحاجة إلى التوسع وجذب عدد أكبر من أصحاب الأسهم في ICANN إلى المشاركة في مناقشاتنا القادمة خلالا الأسابيع والأشهر أو السنوات التالية. فمن الواضح أن هذا الهدف من الأهداف المتحركة باستمرار حينما نسعى إلى مقاربته من وجهةٍ سياقية. وهذا هو جوهر الموضوع.

أود أن أسأل المجموعة عن كيفية جذب مجموعات أصحاب الأسهم الأخرى ضمن ICANN للمشاركة في هذا الحوار. هل هذا أحد المواضيع التي تتطلب التثقف بشكل مستمر ومحاولة فهم كيفية دمج الأمثلة الخارجية في إطار ICANN، وهل يكون ذلك بهدف نشر الثقافة والمعرفة وتطبيقها مستقبلًا خلال السنوات القليلة القادمة أو ضمن الإطار الزمني المقبول مجتمعيًا؟

هذه أحد أسئلتي التي أوجهها للمجموعة. كيف نجذب المزيد من الأطراف للمشاركة؟ كيف تجذب المزيد من الأشخاص؟ والأهم من ذلك، إلى أين نتجه الآن؟ حيث أرى أن أبو ظبي

هي الفرصة المثالية لإجراء حوار مجتمعي حول هذا الموضوع بالذات؛ وإن كان هذا أحد القرارات التي نسعى إلى اتخاذها، فما هي المحاور التي علينا مناقشتها؟ من هم الأفراد الذين نرغب في جذبهم إلينا؟ وما هي المعايير التي تحدد سير هذا الحوار "بشكل جيد"؟ ما هي أهدافنا؟ فأعتقد أننا سنستفيد على المدى الطويل عبر تعريف هذه الأسس.

كانت هذه تعقيباتي المقتضبة، وأسعد بتلقي أي سؤال يساوركم.

وولف لودويغ: حسنًا، أشكركم.

أعتقد أننا نتفق حيال هذا. لا بدّ من وجود بعض الاختلافات في رؤية التفاصيل، إلا أنه حان الوقت لبدء المناقشة. نودّ تلقي المزيد من المداخلات. فكما قال إريجيس بأن مقاربتي للموضوع تنبع من وجهة نظر وخلفية أوروبية، مع وجوب توسعة هذا النطاق المحدود. فنود الاستماع إلى آرائكم وأفكاركم حول ما تمّ تقديمه حتى الآن.

أوليفيير، تفضل.

آه، نعم. حسنًا، سنبدأ مع ألبيرتو ثم، نعم، ثم جارث ثم أوليفيير. نعم.

ألبرتو سوتو: سأتحدث باللغة الإسبانية.

أعتقد أني قد ذكرت مثالًا أثناء الاجتماع عبر الإنترنت، لكن أودّ أن أكرره الآن للتأكيد على ما قاله وولف. هنالك حاجة لإنشاء الطرق في العديد من البلدان، على سبيل المثال. وهذا ما يعرف بالبنية التحتية، وهي أحد المشاكل التي استوقفت وولف. وقد يعد هذا الطريق المنشأ من المصلحة العامة.

مما يمنح الحكومة الحق في التحكم بالأراضي التي يمر الطريق عبرها. فإن كانت المصلحة العامة في عديد من البلدان بهذا السوء، فإن إدراجنا لخدمة الإنترنت تحت بند المصلحة العامة سيعطي الحكومة التصرف والتحكم فيه؛ وذلك لأن الموارد العامة

والمصلحة العامة في غاية الاختلاف. فالنسبة إلي، أرى أن المصلحة العامة والموارد العامة أمران مختلفان تمامًا.

بهذا نمنح الحكومة أداة للتحكم بالإنترنت وفق رغباتهم، عدا عن فرض القيود عليه. لم أكن يومًا عضوًا في مجموعة عمل مشاركة في ALS رفضت المشاركة في بناء طريق ما عند الحاجة إليه؛ إلا أننا نرغب الآن في الانضمام إلى هذه المجموعة لكوني مهتمًا بهذا الموضوع بالذات.

لذا يختلف مصطلح المصلحة العامة من بلد إلى آخر، مع اختلاف الطريقة التي يتم فيها التعامل مع المصلحة العامة. من المهم التأكيد على طبيعة المصلحة العامة كمبدأ يولد مع كل بلد تحت بند الدين والأفكار والعقائد وغيرها. لذا عند التطرق إلى مبدأ المصلحة العامة في ICANN، فنحن نتسبب في تعقيد الأمور بمجرد سعينا نحو التوصل إلى تعريف موحد. فالدولة الواحدة عاجزة عن التوصل إلى تعريف موحد، مما يجعل الأمر مستحيلًا بالنسبة لنا – وأظن أن هذا اقتراح غريب، إلا أنه لا يجدر بنا مناقشة المصلحة العامة. ربما علينا التحاور حول أو تسمية ما نود مناقشته وفعله ضمن ICANN. وربما علينا إطلاق اسم آخر على ما نحاول مناقشته، كالمصلحة الشاملة.

وقد اقترح أحدهم أثناء اللقاء عبر الإنترنت مسمىً آخر عليه، ولقد أحببته للغاية لأنه غير متصل بأي مصلحة لأي حكومة في أي جزء من العالم. لا أدري. أعرف أنه اقتراح غريب للغاية، لكن –

شخص غير محدد: إيرجي.

إيرجي راماج: شكرًا لك، ألبرتو. لدي تعقيب واحد يتعلق بالسؤال الذي طرحته أو البيان الذي أصدرته، فإن اطلعنا على القوانين المحلية الجديدة، سنرى أن بإمكان مجلس ICANN رفض التوصيات وفقًا لمعارضتها للمصلحة العامة. إن حدث ذلك، فما هي الأسس والمعايير إذًا؟على ماذا اعتمد إصدار القرار؟ هذه هي المشكلة.

إن لم يدرك المجتمع ما نعنيه بالمصلحة العامة، ثم يقوم المجلس – هذا مثال لا أكثر – ثم يقوم المجلس برفض التوصيات بناءً على المصلحة العامة، فأين نبدأ حينها؟ كيف نتعامل مع تلك المشكلة؟ أو هل نحتاج إلى التعامل مع تلك المشكلة؟ شكرًا.

وولف لودويغ: تفضل جارث.

جارث برون: شكرًا. أميل نحو الموافقة على كونها موردًا عامًا ومنفعة اعمة، كما أستسيغ فكرة إدراجها كقانون.أتساءل عن خططكم لتدعيم هذا الحق أو ضمانه.

كنت وأوليفيير في الواقع نناقش هذا الأمر للتو، وهو كيف يقوم الأشخاص – قد نعتقد أن الحقوق الأساسية متمثلة في الوصول إلى المياه النظيفة، ولكن العديد من الناس لا يستطيعون الحصول عليها في عديد من البلدان. فأين نبدأ بتقديم الضمانات؟

لا أنتظر منك تقديم إجابة.

إيرجي راماج: هذا سؤال وجيه للغاية، حيث أن الإلزامية هي من أهم الأنسلة على الإطلاق. وسأجيب ثانية على سؤالك بسؤال آخر. هل تقف ICANN في موضع لفرض المصلحة العامة الدولية؟ والسؤال الأهم هو: من هم العامة؟ وهل هناك عامة دولية؟

تبدأ الأمور في التعقيد عند هذه المرحلة، لذلك نفضل اتباع منهج سياقي. لذلك نحن نواجه جميع هذه التحديات كمجتمع عند محاولة فهم مقصدنا أساسًا. فيجب علينا التروي والتأني أولًا.

ولكن نعم، أعتقد أن الإلزامية مسألة مهمة.

وولف لودويغ: حسنًا، أشكرك إيرجيس على تعليقك. فلنكمل من جهة اليمين مع أوليفيير، وكانj كايلي – حسنًا إذًا كايلي أولًا ثم أوليفيير.

كايلي كان: شكرًا لك، وولف. نعم. أعتقد أننا في صدد مناقشة موضوع مهم ومعقد للغاية، عند محاولة تعريف الإنترنت كمورد عام. حسنًا.

أنوه إلى أن خلفيتي اقتصادية للغاية. فقد كنا نناقش المياه النظيفة والقابلة للشرب. سأصرح بأن ما يحكم كونها موردًا عامًا إلى حد كبير، هو إمكانية توفير ما يغطي جميع المتطلبات.

على سبيل المثال، أعتقد أنه ومنذ 200 عام، لم يكن غير الأغنياء قادرين على الحصول على مياه الصنابير في غرفهم أو بيوتهم أو قصورهم؛ ولم يكن ذلك بمقدور العامة. حسنًا؟ ولكن أصبحت مياه الصنابير أو المياه النظيفة من الأمور الشائعة في البيوت، مما جعلها موردًا عامًا ومصلحة عامة وخدمة عامة. حسنًا.

فإذًا الأمر بالمثل. فعلينا مقاربة موضوع الإنترنت بنفس الأسلوب. في الوقت الراهن، ينتشر الإنترنت حول العالم، لكن ليس إلى الجميع. على سبيل المثال، لا تزال هنالك مناطق لا تتمتع بخدمة الإنترنت. لكن علي القول أن هذا ليس بسبب طبيعة الإنترنت بحد ذاته. بل هو بسبب نقص بينة الاتصالات التحتية. فبمجرد تنمية بنية الاتصالات التحتية سينتشر الإنترنت.

في معظم الحالات، وربما ذلك لأن، حيث أن خلفيتي متعمقة في الاتصالات، فإن شبكة الاتصالات هي شبكة من الألياف البصرية لكونه أقل تكلفة من وسائل التوصيل الأخرى. حسنًا. كما تم تصميم شبكات الجيل الثالث والرابع غير السلكية لتلقي إشارة ومواد الإنترنت. حسنًا.

بالتالي، فأكرر قولي بأن الإنترنت سيصبح متاحًا فور توصيل بنية الاتصالات التحتية الخاصة بالإنترنت. بالطبع، فذلك سيشمل السكان المحليين وقدرتهم على تحمل التكاليف. ويعتمد هذا بشكل أو بآخر على السياسة المطبقة حاليًا.

مع ذلك، فما أريد التنويه به هو عدم تطلب الإنترنت للكثير من، أو ربما لأي، استثمارات. ومن المؤكد أن صناعات الاتصالات تتطلب الكثير من الاستثمار. لكن لا يحتاج الإنترنت بذاته إلى أي استثمارات.

فأعتقد بعدم وجود مانع للتعامل مع الإنترنت بصفته خدمة أو موردًا عامًا. وذلك بسبب عدم تطلبه لأي استثمار بجانب الـDNS خاصتنا. فأعتقد أن المسجلين ومكاتب التسجيل قد أنفقت بعض المال. ولكن أود القول أولًا أن التكلفة تكاد لا تذكر مقارنةً مع مستوى الإنترنت. حسنًا. لا أظن أن التكاليف قد وصلت إلى فئة البليون. ولكن لشركات الاتصالات، ففئة البليون تكاد لا تذكر. قد نصل هنا إلى فئة التريليونات.

لكن أشك أن تكاليف DNS قد تتعدى البليون مع احتساب جميع المسجلين ومراكز التسجيل جميعها. وأعني ذلك بقيمة الدولار الأمريكي لا الين الياباني. حسنًا.

بالتالي، فنحن نتمتع الآن بخدمة gTLDs أكثر فاعلية بكثير، خصوصًا بتواجد برنامج gTLD الجديد. فباعتبار جميع هذه البنود، أرى أنه من المنطقي اعتماد صناعة DNS كخدمة عامة. حقيقةً، فإن أكبر طرف مسؤول عن صناعات DNS هو – نعم، نحن، ICANN. وبسبب ذلك، فتعرف ICANN بأنها منظمة غير ربحية بكل تأكيد.

وهي الأسباب الوحيدة التي تدفع المسجلين ومراكز التسجيل التي تعمل على أسس تجارية، نعم، إلى الاستفادة من قوة السوق في توزيع أسماء الفئات وما شابهها. لكن يتمتع أي قطاع صناعي بفترة صلاحية محددة. ففور استكمال المهمام ينتهي دورها؛ تمامًا كما حدث لشركة مياه الصنبور. قبل 120 سنة على التقدير، كانت الشركة تجني الأرباح كنظام Bell في أيامه الأولى، وهي شركة Bell للهواتف في الولايات المتحدة. وقد كان هذا قبل 150 سنة. ولكن قد تغيرت هذه الأشياء في الوقت الراهن.

بالتالي، إن ناقشنا – لا أقصد الإهانة ولكنه أمر يثير الجدل – إن ناقشنا رغبتنا في تحويل صناعة DNS بشكل كامل، فأعتقد أنكم تبلون بلاءً حسنًا. حسنًا، إلى اللقاء. انتهت فترة الغداء. لست متأكدة إن كان على ICANN التوصل إلى نتيجة حول ذلك. ولكن كما أرىمن وجهة نظري الاقتصادية، فجميع النواحي مهيأة تمامًا. حسنًا، شكرًا.

وولف لودويغ: حسنًا. أشكرك على التعليق المفصل هذا. أظن أنك استثرت بعض النقاط المهمة لنقاشنا. لنتابع مع أوليفيير ثم إيرجو وساتيش، قبل أن أعود إليك، وألاحظ أنك رفعت يدك أيضًا. حسنًا.

سيدة غير معروفة: [غير مسموع] الوقت محصور بدقيقتين.

وولف لودويغ: يرجى التقيد بالوقت المسموح.

أوليفير كريبين–ليبلوند: شكرًا جزيلاً لك، وولف. استمعت إلى ما قالته كايلي وإلى السؤال المطروح على الشاشة. أردت نقل بعض من ما ناقشناه سابقًا حول الحاجة إلى تعريف المصلحة العامة أم لا.

أدرك رؤية بعض الأشخاص في هذه المنظمة حيال حاجتنا إلى التصرف فيما يتعلق بالمصلحة العامة أكثر من حاجنا إلى تعريفها.

وقد تعمقت في دراسة مقالين يبحثان عناصر تعريف ICANN، وكانا بعناوين مشاركة ICANN وقوانين ICANN المحلية.

تستخدم المقالات المتعلقة بالمشاركة مصطلحين أعتقد أنهما – ولست محاميًا لذا قد أكون مخطئًا – أنهما ذوا قيمة قانونية في الولايات المتحدة. وكانت الجملة الأولى: "ويقر المتحدثان بأنهما رئيس وأمين شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المسجلة، والتي تعتبر شركة نفعية غير ربحية في كاليفورنيا." أعتقد أن لهذا دلالة قانونية في الولايات المتحدة وربما كان يجب التحقق منه.

بعد ذلك، وفي القسم 2.2، نجد عبارة "قد يتم تحديد المصلحة العالمية من وقت إلى آخر." ويبدو هذا كتعريف. قد يحتاج إلى التحديد من وقت إلى آخر، مما يشير إلى وجود

ما عدا التصرف بخصوص المصلحة العالمية العامة. فهو أمر يحتاج إلى التحديد من وقت لآخر. ونجد أيضًا عبارة "سيتم تحديد أي مصلحة عالمية عامة من خلال مجتمع يضم العديد من أصحاب الأسهم عبر عملية مجتمعية شاملة تضم العديد من أصحاب الأسهم." وهذا ما نفعله تمامًا.

بعد ذلك بقليل، في المقال الفرعي رقم 6 حسبما أعتقد، نجد عبارة "لتقليل عبء الحكومة وترويج المصلحة العالمية العامة." فهو في الواقع جزء من تعريف منظمة 501(c)(3) وفقًا للقانون الأمريكي، مما يعني عدم وجوب دفع الضرائب من قبل ICANN مع تلقيها عددًا من الأفضليات أثناء إدارة شؤونها، مع ضرورة اتباع عدد من الإجراءات.

وها نجد بالطبع "ترويج المصلحة العالمية العامة الناتجة عن استقرار عمليات الإنترنت." فكيف يمكنك الترويج لأمر ما إن لم تقم بتعريفه أولًا؟ أجد هذا غريبًا بعض الشيء. التصرف حيال المصلحة العالمية العامة قد يكون مختلفًا حيث قد يصدر التصرف عنك شخصيًا، مما يدل على انخراطك في المصلحة العامة؛ إنما علينا التركيز على بند الترويج.

أجد أنها مثيرة للاهتمام، حيث استخدمت في النص بطريقتين مختلفتين. أعتقد أن هذا يغطي عدد المرات المذكورة فيها كمرتين أو ثلاث. تم ذكر المصلحة العامة في نص القوانين المحلية كما يتم استخدام مصطلح المصلحة العالمية العامة بشكل فضفاض في العديد من العبارات، ومنها – ولا بد أني تجاوزت الوقت المسموح لي منذ زمن ولكن اعذروني – فمن العبارات: "عمليات تطوير سياسات تعدد أصحاب الأسهم المستخدمة لتأكيد المصلحة العالمية العامة وبأن هذه العمليات عالية المصداقية والشفافية." يبدو أن هذه واحدة من العمليات التي لا تحتاج إلى التعريف، ولكن يذكر بعد ذلك: "كان تقديم وترويج أسماء فئات المنافسة والتسجيل أمرًا عمليًا ونافعًا للمصلحة العامة، كما أقرت عملية سياسة تعدد أصحاب الأسهم."

فما أحاول قوله – ولن أقرأ على مسامعكم كامل الملف لضيق الوقت – هو أن المصطلح مستخدم بطريقتين مختلفتين. استخدمت بصيغة التصرف بطريقة معينة تصب في المصلحة العامة، بينما هنالك أجزاء عديدة توجب ضرورة ترويج المصلحة العالمية العامة. فأرى أنه علينا الخوض في الموضوع والتدقيق فيه بعمق.

لست متأكدًا إن كان هذا جزءًا من أعمال المجموعة القادمة أو إذا ما تم تنفيذها بطريقة ما. أوجه كلامي إلى إيرجيس هنا. لكن لا أعتقد بإمكانية التصرف حيال المصلحة العامة دوت الحاجة إلى تعريفها. أعتقد بوجوب تعريفها، وأرى وجوب مراجعة تصرفاتنا للتأكد من تحقيق هذا التعريف وما يتوافق معه.

وولف لودويغ: حسنًا. شكرًا لك، أوليفر.

أعتقد أن السبب وراء وجودنا هنا والتدرب كمجموعة عمل هو رفع مستوى الوعي حول هذا الموضوع. حيث نعمل على دراسة أمر قد يراه البعض واضحًا للغاية، بينما [انقطاع] وأعتقد بأن هذا الحوار يساعد على إدراك تعقيد المسألة وتحديد ما إذا كانت هنالك ضرورة للتعمق فيها أكثر. وأعتقد أنه علينا تحقيق الأمرين.

ولكنه عمل يحتاج إلى المداومة، لذا فهو ليس بالسهل.

دعونا أستكمل الحديث مع إيرجو ثم ساتيش. ونعم.

يوري لانسبيرو: شكرًا. أعتقد بأن هذه المناقشة، بأننا نناقش عدة أمور في آن واحد. وأرى أنه من المفيد فصل كل منها عن الآخر، وإن كانت بالطبع ذات صلة ببعضها.

سأبدأ بمفهوم المورد العام، حيث أنه أمر وارد الحصول في العديد من الدول والوحدات الاقتصادية. ولدينا العديد من الأمثلة بالطبع. تم إعلان الإنترنت بصفته غير تابع لحقوق الإنسان في فنلندا في 2009، بل بصفته حقًا إنسانيًا عالميًا يجب الحصول عليه.

ولكن الأمر الآخر هو حول حقيقة مناقشة حقوق الإنسان الأساسية هذه والتي أقدر فيها رأي فينت كيرف بعدم وصفه بالحق الإنساني، بل بأنه أداة مهمة للتطبيق والتمتع بالحقوق الأساسية الأخرى، وذاك هو ما يقدمه الوصول إلى الإنترنت مثلًا.

وتنعكس هذه الفكرة في جميع التحليلات المقدمة. على سبيل المثال، أقرت الأمم المتحدة بأنك لا تستطيع – بعدم وجوب قطع اتصال أي شخص كان بالإنترنت كعقاب، وهذا ما حدث في فرنسا وفقًا لقانون HADOPI.

ولكن النقطة الثالثة والمحور الثالث هو ما أثاره أوليفيير حول المصلحة العامة المتمثلة في طريقة إدارة ICANN وبطريقة عمل الإنترنت. بالطبع لدي ملف أساسي هنا يوضح مقال المشاركة الذي يقر بضرورة عمل الشركة من أجل مصلحة مجتمع الإنترنت ككل.

وهذا مثير للاهتمام. عندما كتبت هذه المقالات، كان مجتمع الإنترنت مكونًا من مجموعة من الأشخاص المؤسسين ومجموعة من العمليات المتنوعة وما نسميهم اليوم بالمسجلين ومكاتب التسجيل وغيرها. وبعد مرور بعض الوقت، فنحن نتحدث هنا عن 3 أو 4 بليون شخص. فأرى أنه من المهم مناقشة ما إذا كان هو ما نسميه فعليًا بمجتمع الإنترنت اليوم. هذا هو ذات الشيء بالمناسبة. فهو نفس الأمر.

فأعتقد أن هذه المحاور تتلامس مع بعضها البعض. ولكني أعتقد بضرورة التركيز على النقطة الثالثة والأخيرة التي تتمحور حول كيفية إدارة الأمر بطريقة تفيد المصلحة العامة بدلًا من بعض العاملين. شكرًا.

وولف لودويغ: شكرًا، يرجو. أود أن أطلب منك يا أوليفيير ترك نسخة من المستندات المرجعية في قائمة بريد المصلحة العامة لتحفيز مزيد من المناقشة، حيث أرغب بمزيدٍ من التفاعل حول هذا الموضوع. وهذه هي المدخلات التي نحتاج إليها بالذات.

تتبقى لدينا 12 دقيقة. بالتالي، أود أن يختصر ساتيش كلامه في دقيقتين.

ساتيش بابو: شكرًا لك، سيادة الرئيس. لدي ثلاث نقاط رئيسة.

أولها حول كون الإنترنت موردًا عامًا. أعتقد أن هذا الاستثمار كما قالت كايلي مهم للغاية، ولكنه حتمًا ليس المقياس الوحيد. علينا أيضًا الاطلاع على الفوائد المجنية من الإنترنت، وقد يطول الحديث في هذا.

كما نرى أن الحوار حول موضعية الشبكة قائم على افتراض كونها موردًا عامًا.

تدور النقطة الثانية حول دور الحكومة في المصلحة العالمية العامة. حيث يبدو أن الحكومة تسعى إلى الحفاظ على الموارد العامة في الدول الأقل تقدمًا. فلا نستطيع الفصل بين الحكومة والموارد العامة في دول شبيهة بالهند، بينما يختلف الأمر في الدول المتقدمة.

نهايةً، ومن منظور أحد المستخدمين، وبصفتنا ممثلي شركة At–Large فعلينا شرح الأمر برمته للمجتمع. يبدو أن هنالك العديد من النقاشات الواقعة حول الملفات المنشورة على موقع ICANN وغيره، إلا أننا لا نملك رسالة واضحة واحدة نوجهها إلى مجتمعنا. وأشعر أن هذا الأمر يقلقني؛ وأرى بوجوب البدء بهذا الأمر لنكون على استعداد لشرحه في حال اضطررنا لتوجيه الخطاب إلى المجتمع ككل. ببساطة. لا بلغة أكاديمية، بل بلغة بسيطة يسهل فهمها. شكرًا.

وولف لودويغ: شكرًا لك ساتيش.

لنستمع إلى السيد الجالس على الشمال، ونشكر له انتظاره، ثم نكمل مع جلين وهارولد قبل عودتي إليك.

آلان ليفين: شكرًا لك، وولف. أشكر الجميع على منحي فرصة للحديث. اسمي آلان ليفن. وأنا رئيس جمعية الإنترنت في جنوب إفريقيا وعضو مؤسس في AFRALO.

أعتذر بشدة ولكني أرى أن النقاش كان محتدمًا للغاية. إن الإنترنت مورد عام كما هي المياه النظيفة مورد عام وحاجة عامة وحق عام، فلا يجب أن يكون هذا موضع نقاشنا حسبما أعتقد. فقد كان السؤال المطروح: كيف وماذا يتعين علينا فعله حيال ذلك؟ قد تصرح الأمم المتحدة بعبارات رائعة تنص بمنع قطع اتصال شخص ما عن الإنترنت بصفته موردًا عامًا، ولكن كيف نؤثر على ICANN لجعل الإنترنت موردًا عامًا بصفتنا ممثلي ICANN أو ALAC.

أعني أن هنالك العديد من – الإنترنت هو حتمًا من التكنولوجيا الهدّامة. فقد علمت مؤخرًا بقيام مسؤولي مدينة جوهانسبيرغ بنشر أسلاك الألياف البصرية في جميع مكتباتها. قام الرواد بتحميل مواد تعليمية مجانية للجامعات كي يستفيد ذو الإمكانات المحدودة من المواد التعليمية الجامعية مختلفة المواضيع في أي مكان في العالم. فالآن يمكنهم الوصول إلى جامعة مجانية من مكتبات جوهانسبيرغ.

ولكن للأسف، فقد تسبب سوء تنظيم الحكومة في عدم قابلية الألياف المركبة في المكتبات للاستخدام. ذلك وتمنح الحكومة مبالغ طائلة للجامعات التي تتلقى مبالغ من الطلاب لقاء الدراسة.

مما يشكّل صعوبات متعددة في نموذج العمل. فكيف بتعين علينا بصفتنا أعضاء ICANN شرح أفضلية التكنولوجيا الهدّامة للحكومة، وإقناعهم بتغيير الطريقة التي يعملون ويمولون الغير فيها؟ فتسهيل الوصول إلى التعليم من الأشياء التي عليهم العمل نحو تحسينها. فكيف يمكننا تحقيقها على مستوى محلي؟

أعتقد أنها علاقة متبادلة بين RALOs، حيث أننا نعمل على المستوى المحلي مع حاجتنا إلى الدعم الذي يمكننا من إحداث تأثير وتغيير على المستوى المحلي.

ولكن لا يحق لنا مناقشة هذا الموضوع. لا شك أن الأمم المتحدة موافقة على أن الإنترنت من الحقوق الأساسية كما الماء النظيف. فكيف يمكننا إثباتها كحقٍ أساسي؟

غلين ماكنايت: رائع. سأحاول الاختصار قدر الاستطاعة سيدي الرئيس. لست متأكدًا إن كان المثال المتعلق بالماء مثالًا جيدًا على الموارد العامة. فأنا أفكر بفلينت في ميشيغان. تخطر في بالي مواقع القبائل الـ170 في كندا والتي تعيش على المياه الملوثة. ففي جميع الأحوال، لا يملكون القدرة على فعل أي شيء. لا يملك الفقراء في فلينت في ميشيغان أي قوة اقتصادية كما الحال في المحميات الكندية.

فالوضع هنا مشابه لذلك كثيرًا. فنحن نعاني من عدم الاستمرارية والمساواة في الوصول؛ وإن قمنا بدراسة الحكومة فيما يتعلق بتصرفها بالمرافق العامة والطرق المحلية في المواقع الأخرى، فسنلاحظ قدرًا عاليًا من التبذير وعدم المسؤولية، سواءً كان ذلك على مستوى الألواح الكهربائية أو غيرها. فمبدأ المورد العام يعد عملية غير عادلة فيما يتعلق بهوية المنتفعين من الموراد العامة.

كما يتبادر إلى ذهني البحث الذي قامت عليه مؤسسة Pew للإنترنت والذي كشف عن هوية المجموعة المعرضة للإساءة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنطاق واسع الوصول، ألا وهي فئة ذوي الإعاقات بوصول لا يتعدى 42%. لكنهم مهمشون. إنهم مهمشون في مجتمعنا. فهم ليسوا ضمن المجلس ولا الحضور؛ فهذا يدعم فكرة تهميشهم وتجاهلهم عندما يتعلق الأمر بالانتفاع من الموارد العامة.

فأعتقد أننا نواجه تحديًا حيال ما علينا فعله لنغدو غايةً في العدل والانفتاح والشفافية.

وولف لودويغ: شكرًا غلين. هارولد؟

هارولد أركوس: شكرًا وولف. سوف أتحدث إليكم باللغة الإسبانية.

بشكل سريع، أود عرض الموضوع هذا كما فعل إيرجو. نقطة النقاش هنا هي أن الأمم المتحدة قد أقرت الإنترنت كحق. كما تم اعتبار الوصول حقًا؛ وأجد هذه الآلية مثيرة للاهتمام. علينا أخذ هذا بعين الاعتبار، إذ تتمتع جميع الموارد العامة في قانون كاليفورنيا برمز محدد، إضافةً إلى الرمز المتعلق بالشركات في كاليفورنيا.

وفي قوانيننا المحليةن فتنص القوانين على وجوب السعي لتحقيق مصلحة المجتمع العالمي، وكما اقترح إيرجيس بوجوب مشاركة آرائنا ووجهات نظرنا. ورغم قرار الأمم المتحدة بأن الإنترنت ذو قيمة فائقة، فهذا لا يعني التزام جميع الدول بهذا أو [إقرارها] بالموافقة، حيث أن بعض البلدان لم توقع على القرار بعد. قد يكون هذا صحيحًا ولكنه غير متوازن. إن لم ترغب بالامتثال للأمر، فليس عليك توقيعه.

ولكن لا ترغب الأمم المتحدة بفرض هذه الحقوق. ترغب بالترويج لها لا غير. فقد تلتزم بها الدول أو لا تفعل على الإطلاق.

مع ذلك، أرى أن وجهة النظر المتعلقة بالقيمة مهمة أيضًا. قمنا بالتعاون مع شركة بتجهيز ما يتوافق مع إجراءات كاليفورنيا. فأعتقد أن توقيع الاتفاقيات يكون على مستوى الشركة ككل، لا مخالفًا لقيمها. فعند توقيعك اتفاقية ما، فلا ترغب ICANN بالتصرف خلافًا لآلياتها وقيمها كما لا نرغب نحن بالتصرف خلافًا لقيم الشركة المتعلقة بالإنترنت المفتوح والتي تعتبر غايةً في الوضوح. وهذه إحدى المقاربات التي ذكرها إيرجيس حين قال بإمكانية السعي وراء نقاط أو مقاربات أو ووجهات نظر أخرى. [وولف؟] وولف؟

وولف لودويغ: إن الوقت يمضي من بين أيدينا. فليتفضل السيد الجالس إلى اليمين. أرجو منك التوجه إلى الميكروفون لأقوم بـ –

ريكاردو هولمكويست: نعم، أنا ريكاردو هولمكويست من فينزويلا. سأتحدث بالإسبانية إن أمكن.

وولف لودويغ: حسنًا. نعم، تفضل. تفضل.

ريكاردو هولمكويست: نعم، أنا ريكاردو هولمكويست من فينزويلا. نظرًا إلى ما قاله كل من أوليفيير وألبيرتو، فأرى أن ما علينا مناقشته هو قانون كاليفورنيا وما تعنية المصلحة العامة وفقًا لقانون كاليفورنيا. فإن لم نعلم ما يعنيه هذا، فبالتالي لن نستطيع تحديد ما يشمله المحامون في قوانيننا المحلية. فمن أسس قوانيننا المحلية هم محامو كاليفورنيا، مما يقودنا إلى نقطة انخراط ICANN.

أولًا، فعلينا التطرق إلى المفاهيم لكثرتها. قد يختلف تعريف وتعريف ألبيرتو، إلا أن لدينا ذات المخاوف حيال تحكم الحكومة بالأمور. فهذا ما قاله [غير مسموع]. فهو يعلم أنه يقطن في بلد لا تهتم حكومته في الاستيلاء على أي شيء، وهذا هو الحال بالنسبة لأوروبا أيضًا. فهم يعلمون أن الحكومة لا تهتم بالتحكم بالإنترنت لمجرد كونه مصلحة عامة. فبادئ ذي بدء، علينا تحديد ما تعرفه كاليفورنيا كمصلحة عامة ثم الانتقال إلى مصطلح العالمية الذي يطالب به قانوننا المحلي.

وولف لودويغ: أكرر رجائي بمشارك أي مستندات أو مراجع مع قائمة البريد لنتمكن من العودة إليها بعد انتهاء حورانا هذا.

أود أن [غير مسموع] زملائي هنا.

عايدة نوبليا: طاب مساؤكم. أدعى آيدا نوبليا. وأنا من أوروغواي في أمريكا اللاتينية. أود التأكيد على موافقتي على أغلب ما قيل حيال الحقوق. حيث أعلم في المجال القانوني وتحدثنا حول المياه. فالمياه تجري ضمن نطاق مادي. وتحدثتم عن الطرق وهذا هو حق الوصول إلى المعلومات.

فأعتقد بأن هذا هو ما يطلق عليه الكثيرون الحق الإنساني؛ أو كما في فنلندا، فيسمى بحق الوصول إلى المعلومات وحق الوصول إلى الإنترنت كهيكلية أساسية للمعلومات. وهذا مورد أساسي يغير العديد من الأمور، ومن ضمنها المحتمع. وهذه ثورة حقيقية. وكل ما تبقى هو مجرد أدوات للوصول إلى المعلومات. وما يهم بعد ذلك هو الطرق التي نسعى فيها إلى استخدام المعلومات كحقوق إنسانية وموارد مجتمعية. يتعلق هذا بالمجتمع.

أعتقد أن ما نفتقده هو السبب [الذي يدفعنا] إلى تحديد المفاهيم التي تناقلناها عبر السنوات والتي تتعرض باستمرار للتغيير. فقد تم الإقرار بحق الوصول إلى المعلومات من منصة القياديين في العديد من الدول. ولا أعني الإطالة في الموضوع، ولكن بعد – فقد نتحدث حول هذا الموضوع لساعات طويلة.

وولف لودويغ: بما أن وقتنا ضيق، فلا نستطيع استطالة مناقشتنا كما كنت أرغب. ولكنني أستمتع بمختلف المساهمات وردود الأفعال. لدينا سؤال أو تعليق واحد هنا.

أيفين أيردوغو: لدي تعليق واحد. محدثكن إيفين إيردوجدو ممثلًا لنافيد. فهو يقول: "أعتقد بعدم وجود طريقة محددة لتعريف المصلحة العامة على نطاق موسّع. بل علينا العمل على تعريف عملية تتيح لنا فهم وحماية المصلحة العامة، مع التكيف مع الأوضاع الراهنة." شكرًا.

وولف لودويغ: حسنًا. هل لنافيد أن يضيف تعليقه إلى قائمة البريد؟

شخص غير محدد: خلفك تمامًا.

وولف لودويغ: حسنًا. ليس لدي عين خلفية لذا لم أعلم بأنك – لكن رجاءً.

شخص غير محدد: [غير مسموع]

وولف لودويغ: نعم. أعتقد بأن الوقت حان للتعقيب على هذه المناقشة الحيوية للغاية. تم ذكر العديد من النقاط المهمة. كان هنالك اقتراح يتعلق بالبحث عن مستند ICANN الأصلي وما كان المقصد من إضافته إلى القوانين المحلية وغير ذلك؛ وما كان السياق أو الوضع آنذاك. يشكّل هذا موردًا جيدًا للتعقب حسبما أعتقد، كما كان هنالك العديد من التعليقات المهمة.

يرجى إضافة تلخيصاتكم المقتضبة إلى قائمة البريد لنتمكن من متابعة النقاش عبرها. سيكون من المفيد العثور على تاريخ مناسب لإجراء اتصال مع مجموعة العمل. ويمكننا استطالة المكالمة حتى 90 دقيقة، مما يمنحنا مزيدًا من الوقت. أود أن نبدأ من هنا بمواكبة الأنشطة والنقاشات الأخرى التي لم يتسنى لنا إقامتها بين اجتماعنا هذا واجتماع كوبنهاغن. أما فيما يتعلق باجتماع أبو ظبي، فأود تقديم اقتراح ناتج عن تحدثي بشكل غير رسمي مع أشخاص من GAC ممن قد أعلموني باهتمامهم بما نقوم به هنا في At–Large. وقد تساءل البعض عن سبب عدم دعوتهم. وقد أجبت بأن الدعوة عامة. فنرحب بهم إن رغبوا بالانضمام إلينا.

لكنهم الآن يعملون على نقل بيانات GAC، فلا بد أنهم في غاية الانشغال. ولكنهم قد أظهروا رغبة في حضور والمشاركة في هذه الندوة. وأتصور النفع الذي ستعود به المناقشة المجتمعية أو ربما [إعلام] مسؤولي أبو ظبي بشكل منظم عن عقد اجتماعات مجموعة عمل عامة ومفتوحة للمهتمين مثل GAC أو أي طرف آخر. هل يمكننا اعتماد أو فهم هذه النقطة كبند إجرائي يحتاج إلى المتابعة؟

أود منح إيرجيس الفرصة الأخيرة لإنهاء الاجتماع، مع أملي بإمكانية متابعة النقاش في وقت قريب.

إيرجي راماج: شكرًا لك، وولف. لقد كانت هذه مناقشة مثمرة للغاية. أعتقد أن لدينا بعض البنود الإجرائية التي تحتاج إلى متابعة. أستطيع التكفل بتلك المتعلقة بالفريق القانوني ومحاولة فهم مقصده، ثم يمكنني مشاركتها مع قائمة البريد واسعة النطاق والتي تشمل الأفراد الذين لم – إنها عامة حقيقةً. حيث تشمل عددًا من أعضاء GAC ومجموعات أخرى مثل GNSO. فأرى أن مشاركة الأفكار والطروحات عبر قائمة البريد فكرة رائعة ومثمرة. شكرًا.

وولف لودويغ: حسنًا. وسأتكفل بنفسي بمسألة الإلزامية. كنت أود التعليق على الموضوع حقيقة. سأترك تعليقي في قائمة البريد؛ إذ أن مثالي المتعلق بسويسرا يعتبر قابلًا للإلزام بسهولة. ويبدو أننا استثرنا بعض النقاط الهامة التي تستحق المتابعة.

فكما قال إيرجيس، لقد كان لقاءًا مثمرًا للغاية وآمل أن تتضمن القائمة مزيدًا من تفاعلاتكم.

أود أن أشكر المترجمين على صبرهم وجهودهم. فلولا جهودهم لما كان هذا الحواء فاعلًا وغنيًا. أشكركم، ولا أنسى توجيه الشكر إلى كادر At–Large الذي عملوا على تنظيم هذا الاجتماع، مع تطلعهم لتقديم المساعدة بشكل دائم.

أشكركم وأتمنى لكم مساءًا سعيدًا.

[نهاية النص المدون]